حلقة نقاش

غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوستراتيجي في المنطقة

أوراق العمل والمداخلات

كانون الأول/ ديسمبر 2022

- د. عبد الحليم فضل اللّه
- أ. د. محمد إبراهيم المقداد
- د. وسيم قلعجية

شباط/ فبراير 2023

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

المقدمة 2

أولاً: أوراق العمل: 3

الورقة الأولى: غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوستراتيجي في المنطقة: غاز لبنان نموذجاً... د. عبد الحليم فضل الله 3

الورقة الثانية: غاز قطاع غزة وإمكانات استغلاله... أ. د. محمد إبراهيم مقداد 11

الورقة الثالثة: غاز شرق المتوسط في سنة 2022: وقائع بداية تحولات المشهد الجيوستراتيجي!... د. وسيم قلعجية 20

ثانياً: المداخلات: 30

1. أ. د. وليد عبد الحي (خبير في الدراسات المستقبلية والاستشرافية) 30
2. خالد فؤاد (باحث مختص في شؤون الطاقة والعلاقات الدولية) 34
3. د. أنيس القاسم (خبير في القانون الدولي) 35
4. أمين حطيط (خبير في الشؤون العسكرية والدراسات الاستراتيجية) 36
5. جمال عيسى (متخصص في الدراسات السياسية والاستراتيجية) 36
6. علاء الديك (متخصص في الدراسات السياسية والاستراتيجية) 37
7. محمد نصار (مدير دائرة الدراسات والإحصاءات بوزارة التنمية الاجتماعية – غزة)..... 38
8. د. أحمد عبد الهادي (أكاديمي وناشط سياسي) 39
9. وائل سعد (باحث في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات) 40
10. بهاء الغول (باحث في مركز حوار للدراسات) 40
11. علي البغدادي (باحث سياسي ومهتم بالدراسات الاستراتيجية، ومتخصص في الشأن الروسي).. 41

المقدمة

يسر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات أن ينشر ملخصات أوراق عمل ومداخلات حلقة النقاش "غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوستراتيجي في المنطقة"، التي نظمها مركز الزيتونة يوم الثلاثاء 13 كانون الأول/ ديسمبر 2022، وشارك في الحلقة نخبة مختارة من الخبراء والمختصين في شؤون السياسة والاقتصاد والطاقة، لمناقشة تأثير استثمار الغاز على المشهد الجيوستراتيجي في منطقة شرق المتوسط، والتداعيات المرتقبة لذلك على المستوى الدولي والإقليمي وعلى العلاقات البينية بين دول المنطقة.

ويتمنّى مركز الزيتونة أن تكون هذه المداخلات مادة مفيدة وغنية لتداول الباحثين وصنّاع القرار والمختصين.

أولاً: أوراق العمل

الورقة الأولى:

غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوستراتيجي في المنطقة

غاز لبنان نموذجاً[1]

د. عبد الحليم فضل الله[2]

المقدمة:

السؤال المركزي هو كم سيزيد اكتشاف غاز المتوسط من القيمة الاقتصادية والجيو–سياسية لمنطقة شرق المتوسط بما فيها لبنان؟ وذلك في ظلّ المواجهة الروسية مع الغرب. فإذا أخذنا بالتقديرات المتفائلة كمّيات الغاز التي يختزنها شرق المتوسط بما فيها لبنان؛ فإننا نتحدث عن مخزونات من بضعة تريليونات من أمتار الغاز المكعّبة، وهذه بطبيعة الحال تقديرات محتملة، لا يمكن التثبت منها قبل الحفر. ومع أن هذه الكمّيات المقدّرة لا تتجاوز 2% من المخزون العالمي، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية؛ لقطع الصلة الاقتصادية على مستوى الغاز ما بين أوروبا وروسيا.

أولاً: في الوقائع والأرقام:

كم سيزيد اكتشاف غاز المتوسط من القيمة الاقتصادية للمنطقة في الاقتصاد وما تداعيات ذلك.

---

[1] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوستراتيجي في المنطقة، التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 2022/12/13.

[2] دكتوراه في الاقتصاد وباحث وخبير في الشأن الاقتصادي في المنطقة وفي الشأن اللبناني. رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وهو أستاذ محاضر في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية منذ سنة 2010، ونشرت له العديد من الكتب والأبحاث في قضايا التنمية والفقر والإصلاح الاقتصادي والعولمة.

1. على صعيد شرق المتوسط:

لا يوجد حتى الآن تقديرات موثوقة للاحتياطيات الإجمالية في شرق المتوسط، ولكن يجري الحديث عن 120–130 تريليون قدم مكعب، أي ما يقارب 3,570 مليار متر مكعب تمثّل تقريباً 1.9% من الاحتياطات العالميّة المؤكدة، ونحو 9.55% من الاحتياطات الروسية. وتتوزع احتياطيات المنطقة من الغاز ما بين 0.6 تريليون قدم مكعّب للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، و2.1 تريليون قدم مكعب في مصر، أي ما يزيد عن نصف الاحتياطيّات.

ويمثل غاز منطقة شرق المتوسط وشمال إفريقيا فرصة مواتية لأوروبا للتعويض عن الغاز الروسي، ولكنه غير كاف. وتوزّعت مصادر الغاز لأوروبا عبر الأنابيب أو الغاز المسال سنة 2020 على النحو الآتي: 46% من روسيا، و20.5% من النرويج، و11.6% من الجزائر، و6.3% من أمريكا، و4.3% من قطر، و3.7% من بريطانيا، و3.1% من نيجيريا، و1% من ليبيا، و0.8% من ترينيداد. وتصل ربع الكميات عبر البحر (الغاز المسال) والباقي بالأنابيب.

ويبلغ مجموع حاجات أوروبا من الغاز المستورد من داخل القارة وخارجها نحو 337 مليار متر مكعب كانت روسيا تؤمن 155 مليار متر مكعب منها، ويتطلب التعويض عن هذه الكميّات الوصول إلى مصادر جديدة.

ومن المصادر المتاحة بالأمتار المكعّبة: النرويج 15 ملياراً، والجزائر 10.3 مليارات، وليبيا 6.13 مليارات، وأذربيجان 25 ملياراً، وقطر 11 ملياراً، والولايات المتحدة الأمريكية 27.8 ملياراً، ونيجيريا 30 ملياراً، ومصر 16 ملياراً، إضافة إلى كمّيات إضافيّة ممكنة من إيران والعراق.

إن هذا يُغطّي من الناحية النظريّة كامل الكميات المستوردة من روسيا، وفي وجه تحقيق ذلك عقبات عدة لا يُتوقع تخطيها بسهولة، ومنها:

- ☑ أ. زيادة الاستهلاك الداخلي في هذه الدول والأزمات السياسية في بعضها.
- ☑ ب. المنافسة مع الدول الآسيوية التي لديها عقود آجلة مع بعض هذه الدول، والخلافات الحدودية.

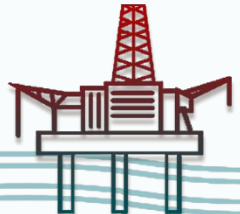

☑ ج. الاستثمارات الكبيرة المطلوبة في مجال مدّ شبكات جديدة من الأنابيب؛ لزيادة القدرة على التصدير.

ومن الناحية التقنيّة، يتراوح عدد السنوات اللازمة للتعويض عن الغاز الروسي؛ ما بين سنة واحدة و7 سنوات وأكثر، فما يمكن تأمينه خلال سنة لا يزيد عن 18 مليار متر مكعّب، يضاف إليها 17 ملياراً في أربع سنوات و27.8 في سبع سنوات، أي ما مجموعه 62,8 مليار متر مكعّب تعادل 40.5% من مجموع الكمّيات الروسية، وهذا يعني أن أوروبا ستبقى بحاجة للغاز الروسي إلى أمد بعيد.

⬅ نستخلص مما تقدّم الآتي:

ما زالت بدائل الغاز الروسي لأوروبا غير متوفرة من الناحية العمليّة حتى لو بدت ممكنة من الناحية النظريّة، فلو استطاعت الولايات المتحدة والدول الغربية أن تقنع كل الدول التي لديها فوائض من إنتاج الغاز، كنيجيريا، والجزائر، والنرويج، وفنزويلا، وغيرها من الدول، لما أمكن من الآن وحتى سبع سنوات إلا تغطية جزئية، وهذا يعطي للمنطقة أهمية استثنائية في صراع الطاقة الحاضر، إذ بإمكانها، نظرياً أيضاً، إيجاد موطئ قدم ثابت لها في أسواق الغاز؛ من خلال ضخّ كمّيات إضافية قد تصل إلى 20 مليار متر مكعب.

هذه الأهميّة تتناسب مع الفرضية التي ننطلق منها، وهي أن الصراع على الطاقة سيستمر لفترة زمنية طويلة، وهو ليس مرهوناً بالحرب الأوكرانية. وقد نرى مع مرور الوقت تمايزاً أوروبياً مدفوعاً بمصالحها الخاصة المرتبطة بالجوار المتوسطي والأوراسي.

2. على الصعيد اللبناني:

يملك لبنان إمكانيات واعدة ولا سيّما في الرُقع الجنوبية، وتقدّر بعض السيناريوهات[3] الكميات المتوقع استخراجها والتي سنعرضها على الشكل الآتي، من الأقل إلى الأكثر تفاؤلاً:

[3] Adrien Sémon, reviewed by A. Bifani, *The Lebanese Gas, Exploration and Exploitation* (Lebanese Citizen Foundation, Kornrad ADENAUER Stilftung, (2022).

☑ أ. السيناريو الأول: البدء باستخراج مليار م^3 واحد سنة 2026، تزداد الكميّة تدريجياً لتصل الذروة سنة 2031، 3 مليارات متر مكعّب، ثم تنحدر إلى مليار متر مكعّب واحد سنة 2039. أما الكميات المصدّرة منها فتقدّر بـ 1.94 مليار متر مكعّب سنة 2029 محقّقة الذروة قبل أن تبدأ بالتراجع بعدها، ويضطر لبنان إلى الاستيراد بعد سنة 2033.

☑ ب. السيناريو الثاني: يبدأ الاستخراج 1.5 مليار متر مكعّب ليصل إلى 5 مليارات متر مكعّب سنة 2037 نزولاً إلى 3.5 مليار متر مكعّب سنة 2040. فيما يبدأ التصدير من نصف مليار متر مكعّب تقريباً سنة 2025 وصولاً إلى الذروة 3.94 مليار متر مكعّب سنة 2029، ثمّ 1.18 مليار متر مكعّب سنة 2039.

☑ ج. السيناريو الثالث: 3 مليارات متر مكعّب سنة 2025؛ 10 مليارات متر مكعّب سنة 2040. التصدير 2.02 مليار متر مكعّب سنة 2025، 8.94 سنة 2029، 7.1 مليار متر مكعّب سنة 2040.

☑ د. السيناريو الرابع: 4 مليارات متر مكعّب سنة 2025؛ 16 مليار متر مكعّب 2028–2040. التصدير 3.02 مليار متر مكعّب سنة 2025– 10.98 متر مكعّب سنة 2027، 13.94 مليار متر مكعّب سنة 2029، 12.1 مليار متر مكعّب سنة 2040.

☑ هـ. وهذا يعني أن لبنان:

- يمكنه بعد ثلاث سنوات أن يسهم في تعويض ما بين 0.3% و2.5% من مجموع الغاز الروسي.
- سيزيد تدريجياً خلال سنواتٍ من الاعتماد على الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائيّة، فيحسّن التغذية ويحقّق أرباحاً لشركة كهرباء لبنان.[4]
- في الأفق المنظور، أي ابتداءً من سنة 2025، تتراوح تقديرات الصادرات من الغاز ما بين نصف مليار متر مكعّب وخمسة مليارات متر مكعّب، وهذا يدرّ عوائد إجمالية سنوية تقارب 6 مليار

[4] يقدّر الاستهلاك المحلي للغاز في إنتاج الكهرباء كالآتي: 0.98 مليار متر مكعّب سنة 2025، و2.89 مليار متر مكعّب سنة 2040، بحيث يرتفع الاعتماد السنوي على الغاز من إنتاج ألف ميغاواط إلى 3 آلاف ميغاواط، ما يحقّق أرباح لكهرباء لبنان بقيمة 2,093 مليون دولار أمريكي في الفترة 2025–2040 (184 مليون دولار أمريكي في آخر سنة).

دولار أمريكي؛ نصفها للدولة تقريباً، ومع ذلك يمكن النظر إلى هذه التقديرات بوصفها متفائلة ولا يمكن التحقّق من إمكانية حدوثها.

ثانياً: في التداعيات الجيو–سياسية:

لو ذهبنا إلى السيناريو المتفائل، وقلنا أن لبنان سيستطيع تصدير مليارات عدة من الغاز، وكميات كبيرة إلى الخارج، فما هي سبل التصدير؟ هنا سيقع لبنان أمام العقبة الجيو–سياسية، ما يضعه أمام أربعة خيارات:

☑ 1. أن يستوعب الجزء الأكبر من هذا الغاز لإنتاج الكهرباء ولتغذية الصناعة بمصادر الطاقة، كما ذُكر أعلاه، وعلى أهميّة هذا الخيار في مراحل الاستقرار والتعافي، فإنه يتناقض مع المصالح الفورية للبنان؛ التي تستوجب حصوله على تدفقات نقدية وافرة للتعويض عن جزء من خسائره البنكيّة.

☑ 2. أن يصدّر هذه الكميات عبر الأنابيب. والخيار المتاح هو خط أنابيب شرق البحر المتوسط باتجاه جنوب أوروبا، وهذا ما زال مشروعاً غير واضح المعالم، وتحول دون المضي به عقبات عدّة، فبالإضافة إلى تراجع اهتمام المموّلين المحتملين به، وارتفاع حجم الاستثمارات المطلوبة له والتي تتراوح ما بين 7 و14 مليار دولار أمريكي، فإن عقبات سياسية تقف في طريقه وتتمثل بالخلافات على حدود المناطق البحرية بين الدول؛ بين الكيان الصهيوني وقبرص، وإلى حدٍّ ما بين لبنان وقبرص، وبين لبنان وسورية، بالإضافة إلى تحدي التطبيع المرفوض رفضاً قاطعاً. وبالتأكيد لن يكون لبنان جزءاً من منتدى غاز شرق المتوسط East Mediterranean Gas Forum، الذي يضم بين دوله السبعة الكيان الصهيوني إلى جانب دول عربية وإيطاليا واليونان وقبرص.

☑ 3. نقل الغاز عبر الداخل العربي؛ ستكون سورية الممر الإجباري سواء أردنا المضي نحو الأردن أم تركيا أم مصر أم العراق. فيما يستدعي هذا الخيار تطوير بنية تحتية لشبكات الغاز تشمل مجموعة من الدول؛ لبنان وسورية والعراق وإيران وتركيا مع إمكانية ضمّ الأردن ومصر. العقبات التي تقف في وجه هذا الخيار تتمثل كما هو معروف في: قانون قيصر، والعقوبات على سورية، والتدخل الأمريكي

الكبير في العلاقات بين هذه الدول والمحاولات الدؤوبة للتحكم بمستوياتها وتوقيتاتها، وقد برز ذلك بوضوح في محاولة استجرار الغاز المصري عبر سورية، المجمّدة منذ أكثر من عام. ورأيناه أيضاً في الرقابة الأمريكية على التعاون بين لبنان والعراق في مجال الطاقة، مع أن العراق قدَّم ما يمكن تقديمه من مساعدة للبنان. ويضاف إلى العراقيل العقوبات المفروضة على إيران، واستمرار الحرب في سورية وعليها.

☑ 4. تحويل لبنان إلى مركز لتسييل الغاز وتصديره عبر البحر. لكن تحقيق ذلك يتطلب وجود استثمارات كافية تقدمها بعض الدول؛ مثل قطر التي شاركت قبل الأزمة في مناقصات إنشاء محطات تغويز على الشاطئ اللبناني، أو حتى الصين التي ربما يزداد اهتمامها بالمنطقة بعد اشتداد الصراع بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. مع أنها تحاذر حتى الآن في الدخول بمنافسات مفتوحة في المنطقة، بل إنها في الخليج تستفيد من الاستثمارات الأمريكية الهائلة في مجال الأمن لتسيير علاقاتها مع الدول الخليجيّة وتطويرها.

ولكي يستطيع لبنان الخروج من المصيدة الجيو—سياسية التي تمنعه من الاستفادة من الغاز إلى أبعد الحدود عدا عن الاستهلاك الداخلي، لديه خياران هما: إما تسييل الغاز أو محاولة الحصول على استثناءات، أو انتظار انتهاء العقوبات، أو خرق العقوبات المفروضة أمريكياً.

ويبقى الخيار المتاح، والذي لا بدّ من البدء به، هو الاستفادة ما أمكن من هذه الثروة ومن هذه الموارد لتغذية الإنتاج المحلي على مستوى الطاقة وعلى المستوى الصناعي.

ثالثاً: التطبيع بوصفه عاملاً مؤثّراً على مستقبل التعاون الإقليمي في مجال الطاقة وغيره:

أُعرّج في السياق على نقطة مهمة، هي الاتفاق الذي حصل بين لبنان وأمريكا، وبين الكيان الصهيوني وأمريكا، بشأن ترسيم الحدود البحرية. قام هذا الاتفاق على تبادل الثروة، وميزان الردع الذي كرّسته المقاومة لم يكن هدفه دعم الإتفاق على خط محدّد من الخطوط الستّة الافتراضيّة، ولكن إيجاد بيئة استراتيجية تحتّم على الأطراف المعادية رفع الموانع التي تحول دون تمكّن لبنان من الاستفادة من

ثروته. لقد نجحت المقاومة في تطوير معادلة الردع وتوسيع نطاقها، وهذا قد يسلب الكيان الصهيوني سلاحاً فتّاكاً في حروبه؛ هو استهداف البنى التحتيّة المدنيّة، ما دام أن الرد سيطال أصوله ومنشآته البترولية الثمينة.

لا شكّ أن التعاون في مجال الطاقة يتقاطع أو يتعارض مع التطبيع في المنطقة، التي تشهد تحوّلاً. فبعد أن كان يقف في السابق عند حدّ التبادل التجاري بين الكيان الصهيوني والدول المطبِّعة، صار الآن مرتبطاً أكثر بالمشاريع الكبرى؛ كمشروع الغاز بين الكيان الصهيوني ومصر، ومنتدى غاز شرق المتوسط.

وفي العموم، فإنّ اكتشاف الغاز في لبنان والبحث عن سبل تصديره، سيغيّر المصالح الإقليميّة للبنان، في ظلّ وجود ثلاث مجموعات من الدول العربيّة في هذه المسألة:

- ☑ 1. دول لها مصلحة في التطبيع لأسباب جيوسياسية وجيو اقتصادية؛ خصوصاً الدول العربيّة التي انخرطت في اتفاقات أبراهام Abraham Accords.
- ☑ 2. دول مع التطبيع مع أنه يلحق بمصالحها الاقتصادية الضرر. وهنا نتحدث بصورة خاصة عن مصر وإلى حدٍّ ما الأردن، فالمشاريع التطبيعيّة الكبرى المطروحة تلحق الضرر بالأصول الاستراتيجيّة لهذه الدول؛ مثل قناة السويس وميناء العقبة.
- ☑ 3. دول لأسباب جوهريّة خارج التطبيع وضدّه: لبنان، وسورية، والعراق، ولكنها تواجه صعوبات في التواصل لأسباب شتى؛ مثل العقوبات الأمريكية ولا سيّما قانون قيصر والتوترات الأمنية والحروب.

سيرى لبنان مع مرور الوقت أن مصالحه ستنتقل من كونها مرتبطة اقتصادياً وإلى حدّ ما جيو–سياسياً من أن تكون مع دول الخليج ذات الرهانات المعروفة، لتكون متموضعة داخل محور اقتصادي جديد يرى نفسه خارج التطبيع ومتضرراً منه. بمعنى آخر، فإن استثمار لبنان لإمكاناته في الموارد الغازية والنفطية سيكون على أفضل وجه، إذا تموضع بصورة المجال الجيو سياسي/اقتصادي الرافض للتطبيع.

الخلاصة:

إن الخيارات المفتوحة أمام لبنان في مجال الغاز إن اكتُشف، هي إما الاستهلاك الذاتي، و/ أو الاتفاق مع سورية والعراق وتركيا للدخول في كونسورتيوم consortium مشرقي جديد، وهذا يتطلب رفع العقوبات عن سورية أو الحصول على استثناء، و/أو الغاز المسال الذي يستوجب استثمارات خارجيّة.

وفي جميع الحالات سنشهد تحوّلاً في مصالح لبنان، في ظلّ: صعود الغاز على حساب النفط بوصفه سلعة استراتيجية وخاضعة لقيود جغرافية، وتراجع الاعتماد على المال والاستثمارات الخليجية، وفي المقابل سيتسبب التطبيع في اعتماد خليجي أقل على الرأسمال البشري اللبناني، وتوثيق صلة لبنان بدول الجوار والمشرق العربي. وهذا يعطيه الفرصة لتأدية أدوار متنوعة، لا تقتصر على أن يكون مركزاً آخر للتسييل على الشاطئ الشرقي للمتوسط، بل يؤدي أيضاً دوراً على صعيد الخدمات والمساندة اللوجيستية في مجال خدمات النقل البحري والسفن، وغير ذلك من أدوار إقليميّة مماثلة.

الورقة الثانية:

غاز قطاع غزة وإمكانات استغلاله[5]

أ. د. محمد إبراهيم مقداد[6]

ظهرت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسّط، وتحديداً قبالة قبرص، ومصر، وفلسطين، و"إسرائيل"، وتركيا، ولبنان قبل سنة 2000، ولكن لم يظهر الاهتمام المحلي والدولي بها إلا بعد الحرب الروسية الأوكرانية ونقص الغاز على الاتحاد الأوروبي.

وقد ظهر الغاز أيضاً في فلسطين وعلى شواطئ المتوسط وقبالة غزة أيضاً. وحتى يتمكن الفلسطينيون من السيطرة على الثروات الطبيعية البحرية والبرية والمشتركة منها، والتمكن من استغلالها والاستفادة منها، فلا بدّ من الاعتراف من قبل "إسرائيل" بالسيادة الفلسطينية الكاملة على هذه الثروات، وأن يتم التعاون المستقبلي بين الأطراف المختلفة على أساس الحقوق الوطنية بأنواعها كافة وليس على أساس الاحتياج، وهو ما يتفق مع اتفاقية باريس Paris Protocol نظرياً فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية غير القابلة للتصرف، وقد أكدت هذه الحقوق أيضاً اتفاقية طابا في سنة 2001. وعليه، فنجد أن لنا كفلسطينيين الحق وفق الاتفاقيات الدولية وتلك الموقعة مع الاحتلال في التنقيب عن البترول والغاز في الأراضي الفلسطينية.

وتهدف الورقة إلى التعرف على الأبعاد الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني المصري للتنقيب عن غاز غزة، واستعراض المواقف المختلفة لذوي العلاقة من الفلسطينيين، وكذلك تقديم توصيات من شأنها الإسهام في تعزيز الشراكة الفلسطينية، وتوجيه منافع الغاز الفلسطيني نحو التنمية وخصوصاً في قطاع غزة.

---

[5] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوستراتيجي في المنطقة، التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 2022/12/13.

[6] أستاذ دكتور في الاقتصاد، حصل على الدكتوراه من جامعة برادفورد ببريطانيا سنة 1999. يعمل حالياً أستاذاً للاقتصاد في الجامعة الإسلامية بغزة، كما يشغل منصب نقيب الاقتصاديين الفلسطينيين، ومستشار لوزارة الاقتصاد الوطني، ورئيساً لمجلس إدارة مستشفى أصدقاء المريض.

وتشير الأرقام إلى أن احتياطي فلسطين التاريخية من الغاز الطبيعي الذي تتحكَّم به "إسرائيل" يبلغ نحو 27.7 تريليون قدم مكعب من الغاز، ويكفي هذا الاحتياطي لتلبية احتياجات السوق الإسرائيلي لعقود من الزمن، ويمثل نحو 0.4% من الاحتياطي العالمي.[7]

أولاً: حقول الغاز على شاطئ غزة:

اكتشفت شركة بريتش غاز (بي جي) British Gas (BG) أول حقل للغاز في المياه الإقليمية سنة 1999، ويُعدّ صندوق الاستثمار الفلسطيني الجهة الوطنية المسؤولة عن تطوير الحقل، وقد اعترضت "إسرائيل" على تطويره. وبعد ذلك تمّ اكتشاف عدد من حقول النفط على النحو التالي:

- **حقل "غزة مارين":** ويقدّر الاحتياطي في الحقل بـ 1.2 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، أي 36 مليار متر مكعب.
- **حقل "ماري ب":** وهو حقل مشترك بين الحدود البحرية الجنوبية لـ"إسرائيل" والبحرية الشمالية لقطاع غزة، وجرى اكتشافه سنة 2000، استغلت "إسرائيل" هذا الحقل في توفير إمدادات الغاز لمحطات الطاقة لديها منذ سنة 2004، إلى أن تسببت في تجفيفه بالكامل في سنة 2010، وآنذاك، قالت صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية إنه تمّ استنفاد كميات الغاز الطبيعي الموجود في الحقل والمقدّرة بنحو 1.5 تريليون قدم مكعب.
- **حقل "نوا" أو نوح:** تمّ اكتشافه في سنة 1999، وتشترك "إسرائيل" وقطاع غزة في بنيته الجيولوجية ويمتد إلى أعماق حدود القطاع البحرية، في سنة 2011، ويُقدر مخزون الغاز فيه بنحو 3 تريليونات قدم مكعب.
- **حقل "المنطقة الوسطى":** في سنة 2014 رجّح خبراء وسياسيون فلسطينيون، وفق دراسة أولية، وجود حقل للغاز يُبعد مئات الأمتار عن شاطئ بحر المنطقة الوسطى لغزة.

---

[7] زهير حامدي، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط،" مجلة **سياسات عربية**، العدد 1، آذار/ مارس 2013، موقع العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص 111، انظر:
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue001/Pages/Siyassat01-2013_Hamdi.pdf

من خلال ما سبق نجد أن "إسرائيل" استولت (وفق مفهوم الدولتين) على نحو 4.5 تريليون قدم مكعب[8] من الغاز، مما يعني أنها سرقت نحو 20 مليار دولار بالأسعار الحالية.

ثانياً: حقل مارين غزة والاتفاق المصري الفلسطيني:

منحت السلطة الوطنية الفلسطينية الحق الحصري لصندوق الاستثمار الفلسطيني ومجموعة من الشركاء في التنقيب عن الغاز قرابة شواطئ غزة، وتضم المجموعة شركتَي (British Gas Group-BG) وشركة اتحاد المقاولين Consolidated Contractors Company (CCC)، وبموجب الاتفاق مع السلطة يملك صندوق الاستثمار الفلسطيني 10%، رُفعت مؤخراً إلى 17.5%، من المشروع وتملك شركة بريتش غاز ما نسبته 60%، في حين تملك شركة اتحاد المقاولين ما نسبته 30%.[9]

في شباط/ فبراير 2021، وقّع صندوق الاستثمار الفلسطيني واتحاد المقاولين مع "إيجاس EGAS" المصرية اتفاقية للتعاون في مساعي تطوير حقل غاز غزة والبنية التحتية اللازمة، لتوفير احتياجات فلسطين من الغاز الطبيعي، ويدور الحديث غير الرسمي على أن حصة صندوق الاستثمار الفلسطيني تبلغ 27.5% من الحقل، وشركة اتحاد المقاولين الحصة نفسها 27.5%، بينما الحصة المتبقية البالغة 45% ستكون للشركة المشغلة.

ووفق آخر تصريحات أدلى بها رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في رام الله ظافر ملحم حول آلية الاستخراج وتوزيع النسب، فقد ورد في تصريحه النقاط التالية:[10]

---

[8] متوسط سعر المتر المكعب 0.168 دولار، والسعر 4.75 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وتعادل 28.26 متر مكعب (998 قدم مكعب). وفق أسعار 2021 التي كانت مستقرة.

[9] عملت مستشاراً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لخطة تجسيد الدولة في سنة 2000، وحاولت أنا والفريق الحصول على أيّ معلومات عن الاتفاق والموارد المالية المتوقَّعة لإدراجها في موازنة الخطة، ولم نحصل على معلومات في حينه.
محمد مصطفى، "البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانات والمعوقات،" ص 72؛ وفيكتور قطان، "حقول الغاز قبالة غزة: نعمة أم نقمة؟،" موقع الشبكة – شبكة السياسات الفلسطينية، نيسان/ أبريل 2012، ص 2، انظر:
https://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2012/04/Kattan_PolicyBrief_Arabic_April-2012.pdf

[10] ملحم: توقيع اتفاقية الشروط الرئيسية مع مصر لتطوير حفل غاز غزة، موقع صحيفة **الحدث**، 2022/10/22، انظر:
https://www.alhadath.ps/article/160018

- ☑ 1. الدور الوحيد للإسرائيليين في ملف غاز غزة سيكون **منح الموافقات للحفر** والعمل في الحقل دون أي تعطيل.
- ☑ 2. سيتم حفر الآبار ومن ثم سيتم نقلها إلى محطة معالجة العريش في مصر لتصريف الغاز ومعالجته، وسيكون للسلطة الفلسطينية نسبة محددة من الأرباح.
- ☑ 3. لم يحدد النسب التي ستحصل عليها السلطة الفلسطينية أو بقية الأطراف من تطوير حقل غاز غزة، إذ إن المبالغ من الممكن أن تتراوح بين مليار ومليارَي دولار، فيما سيتوقف الرقم النهائي على السعر الذي سيتم به بيع الغاز.
- ☑ 4. وبما يخصّ وجود غزة في الاتفاق أو مشاورتها قال: بأن الحكومة الفلسطينية في رام الله تغطي أثمان الكهرباء الخاصة بالقطاع بواقع إجمالي يبلغ 40 مليون شيكل إسرائيلي (نحو 11.3 مليون دولار) من العائدات الضريبية بدلاً من فاتورة الكهرباء.
- ☑ 5. وحسب ملحم فالمشروع يسهم في زيادة عدد ساعات الوصل أو تحويل محطة الطاقة في غزة للعمل بالغاز الطبيعي.

في 2022/11/1 صادقت اللجنة الوزارية التي شكّلها رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية على اتفاقية إطار المبادئ الرئيسية لدخول التجمّع المصري كشريك في ائتلاف التطوير، وعناصر الخطة الفنية والمالية الأولية لتطوير حقّ غزة مارين من قبل ائتلاف الشركات الفلسطينية والمصرية كمشروع عابر للحدود بين دولة فلسطين وجمهورية مصر العربية الشقيقة؛ بهدف استخراج الغاز من الحقل الواقع في المياه الفلسطينية ونقلة ومعالجته في منطقة سيناء في جمهورية مصر.

كما أعلنت شركة إيجاس استعدادها شراء الغاز المنتج **بما يضمن تحقيق الجدوى الاقتصادية** وتوفير التمويل اللازم لتطوير المشروع، والقيام في الوقت نفسه بالدخول في اتفاقيات مع شركات توليد الكهرباء الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة للتزوّد بالغاز الطبيعي.

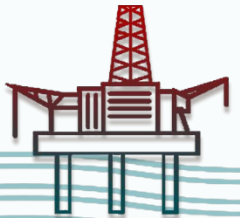

ثالثاً: العوائد الاقتصادية لحقل مارين غزة على الاقتصاد الفلسطيني:

1. الاستثمار المتعطل في حقول غاز غزة كان من المفترض أن يحقق نهضة حقيقية في كافة مناحي الحياة في مناطق السلطة الفلسطينية وخصوصاً قطاع غزة، من خلال تحقيق عوائد مالية ضخمة تسهم في حلّ الأزمات المالية التي تتعرض لها السلطة الوطنية الفلسطينية والتخلص من الابتزاز المالي الإسرائيلي المستمر والتحرر من الهيمنة الإسرائيلية على مصادر الطاقة في قطاع غزة والضفة الغربية.
2. سعت "إسرائيل" وبكافة الطرق للسيطرة على كافة الموارد الفلسطينية بما فيها غاز غزة من أجل فرض سيطرتها وهيمنتها على القرارات الفلسطينية وعدم وصول الفلسطينيين إلى مشاريع تنموية تحررهم من التبعية الاقتصادية والمالية لـ"إسرائيل"، الأمر الذي جعلهم يستوردون ما نسبته 95% من الطاقة؛ كهرباء ووقود وغاز منزلي، من "إسرائيل"، بمتوسط فاتورة سنوية تتجاوز 1.4 مليار دولار.
3. يعاني قطاع غزة من نقص حادٍّ في مصادر الطاقة، يتجلى أثر ذلك بانقطاع التيار الكهربائي؛ أكثر من 14 ساعة يومياً في قطاع غزة، نتيجة توفر أقل من 45% فقط من احتياج المواطنين للكهرباء، كما أن معظم مناطق الضفة الغربية تحصل على الكهرباء عن طريق شرائها من شركة الكهرباء الإسرائيلية، مما يجعل المواطنين الفلسطينيين عرضة لابتزاز الشركة الإسرائيلية.
4. يشير التقرير السنوي لصندوق الاستثمار الفلسطيني إلى فوائد واسعة النطاق في العديد من المجالات الرئيسة من تسييل ناجح لمشروع غاز غزة، وتقدر الوفورات بأكثر من نحو 560 مليون دولار سنوياً في فاتورة الطاقة للسلطة الفلسطينية، وعائدات مباشرة تقارب 2 مليار دولار على مدى عمر المشروع الذي يصل إلى أكثر من 20 عاماً للحقل، إلى جانب توقع فرص استثمار ضخمة في قطاع الطاقة لشركات توليد الطاقة المستقلة. حيث تتضاعف أهمية هذين البندين نظراً لدورهما في تعزيز المساعي الرامية إلى الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال.[11]

[11] أحمد سلطان، "غاز غزة".. هل يُصلح الغاز ما أفسده الاحتلال في فلسطين؟، موقع المرصد المصري، 2022/8/9، انظر: https://marsad.ecss.com.eg/72146

☑ 5. القيمة النقدية المتوقعة لاحتياط الغاز الطبيعي الفلسطيني تعتمد على عدة عوامل؛ تشمل الكمية القابلة للاستخراج، وحجم الاستثمار في المشروع، وكلفة استخراجه ونقله، والأسعار العالمية للغاز، والإطار الزمني لعمر المشروع. وبذلك فإن أي أرقام بهذا الخصوص هي أرقام تقديرية ومن الصعب تحديدها في هذه المرحلة قبل اعتماد خطط وبرامج تطوير المشروع والدخول في اتفاقيات طويلة الأجل لبيع الغاز. ومع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة، وأهمها كمية احتياطي الغاز وعملية التطوير، والضرائب المترتبة على العملية.

رابعاً: تساؤلات حول المواقف:

ترى **مؤسسة الحق**[12] بأن دولة فلسطين والشركات التي وقّعت الاتفاق لا تملك الصلاحية التي تخوّلها إبرام اتفاقيات بشأن قطاع غزة فيما يتعلق بأرضها ومواردها الطبيعية دون الحصول على **موافقة المجتمعات المحلية المعنية في القطاع والتشاور معها**. حيث يشترط إعلان الأمم المتحدة بشأن **حقوق الشعوب الأصلية التشاور مع الشعوب الأصلية** في أي مسائل قد تؤثر فيهم، مع مراعاة أن الغاية المتوخاة من هذه المشاورات ينبغي أن تسعى إلى الحصول على "موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة".

ومن الجدير بالذكر أن المواد 7، و8، و47 من اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention، تُعَدّ ملزِمة بموجب القانون الدولي العرفي، تحظر على الممثلين السياسيين للسكان المحميين الدخول في اتفاقيات خاصة من شأنها تقويض الضمانات التي تكفلها اتفاقية جنيف الرابعة، بما فيها العقاب الجماعي، والمعاملة اللا إنسانية، وحقّ الانتفاع من قاع البحر لتمديد خطوط الأنابيب لأغراض تحقيق مكاسب اقتصادية، وذلك باعتباره مورداً يملك السكان القابعون تحت الاحتلال حقوق السيادة الدائمة عليه.

[12] في دائرة الضوء – لا لأوسلو ثانية: مؤسسة الحق تدين اتفاقية الغاز التي أبرمتها السلطة الفلسطينية، والتي تعرّض أجيالاً من الفلسطينيين في قطاع غزة لهيمنة الشركات والإغلاق الدائم، موقع مؤسسة الحق، 2021/6/24، انظر: https://www.alhaq.org/ar/advocacy/18108.html

لذلك سنقوم بالتساؤل حول المواقف للأطراف الفلسطينية المختلفة، وهي كما يلي:

- **1. الحكومة الفلسطينية:** هل ستتبع نموذج الحكومة اللبنانية في التوافق مع المقاومة، وتتبنى سياسة لعب الأدوار للوصول إلى أقصى استفادة من آبار الغاز الفلسطينية في غزة، أو الآبار المشتركة مع "إسرائيل"، أم ستظلّ تحتكر القرار وتتفرد به ولا تنشر المعلومات. وهل ستقوم بالتنسيق مع اللجنة الحكومية في قطاع غزة، أم تسير بالتفرد وسياسة الإهمال بما لا يضمن مبادئ الشفافية والنزاهة ولا التوافق مع مبادئ حقوق الإنسان.
- **2. اللجنة الحكومية في غزة:** هل تريد أن تتبع النموذج اللبناني في ترسيم الحدود مع "إسرائيل" وتتوافق مع سياسة حزب الله أم أنها لا تقبل ذلك، وإذا كانت لا تقبل ذلك فما هي الخطة، وهل ستكون تصرفاتها ردات فعل أم تصرفات مبنية على خطة مسبقة. وهل ستقوم بتنسيق المواقف مع الحكومة في رام الله أم سنجد الانقسام يتفاقم ويُلقي بظلاله على المواقف الفلسطينية.
- **3. المجلس التشريعي:** ناقش المجلس التشريعي في قطاع غزة تقرير اللجنة الاقتصادية حول "الغاز الطبيعي في بحر غزة" في جلسته في 2021/3/3، وقد قُبِل التقرير وأقرّ توصيات اللجنة الاقتصادية، وقد ورد ذلك في العدد 102 من الوقائع الفلسطينية الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، وفي 2022/9/21 عقد المجلس التشريعي جلسة في ميناء غزة، دعا فيها إلى "إطلاق حملة لدعم حق الفلسطينيين في استرداد حقوقهم في ثرواتهم الطبيعية وحقول الغاز وتدشين الممر المائي البحري الآمن، فضلاً عن تفعيل الجهود لكسر حصار غزة".[13]

  ولكن هل هذا العمل الذي قام به المجلس التشريعي كافياً للحفاظ على الحقوق الفلسطينية في الغاز الطبيعي، أم أن المجلس قام بدوره.
- **4. المقاومة الفلسطينية وخصوصاً في غزة:** ما موقفها وماذا تريد؟ وكيف ستتعامل مع الجانب الإسرائيلي أو مع الحكومة الفلسطينية فيما يتعلق بالموضوع.

[13] غزة.. مطالبة بحق الفلسطينيين بالغاز و"الممر المائي"، وكالة الأناضول، 2022/9/21، انظر: https://www.aa.com.tr/ar

☑ **5. الفصائل والأحزاب الفلسطينية:** ماذا تريد وهل لها موقف وما الدور المطلوب منها، وكيف يمكنها تنسيق المواقف لتحقيق أقصى مصلحة فلسطينية للاستفادة من موارد الطاقة الفلسطينية في بحر غزة.

⬅ وهنا نستعرض بعض التصريحات الصحفية:

- السيد سهيل الهندي يصرح: "نحذر الاحتلال من العبث بأي شكل في خيرات البحر وثرواته وعلى رأسه الغاز".
- السيد محمد أبو عساكر يصرح أن من حق غزة أن تنطلق للعالم وتكسر الحصار، وأن غزة لن تسمح بسرقة الغاز الفلسطيني، وأن المقاومة ستكون لها رسالتها الواضحة لاسترداد الغاز المسروق، وسنستخدم كل الوسائل لحماية الممر المائي وكسر الحصار.
- السيد حازم قاسم يصرح بتمسك حركته وفصائل العمل الوطني بحق شعبنا في ثرواته الطبيعية التي يسرقها الاحتلال وخصوصاً ثروة الغاز الطبيعي في بحر غزة.
- السيد أحمد بحر يصرح "لا يجوز بأي حال أن تستفرد السلطة الفلسطينية برام الله، في إبرام الاتفاقيات الدولية، نيابة عن الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية".

ومع ذلك وبالرغم من التصريحات بأن غزة لن تسمح، نجد أن "إسرائيل" قد استنفذت نحو 4.5 تريليون قدم مكعب من حقل ماري ب والذي احتوى على 1.5 تريليون، وحقل نوح أو نوا والذي بدأت "إسرائيل" إنتاج الغاز منه سنة 2012 وقدر مخزونه بقيمة 3 تريليون قدم مكعب، نحو 20 مليار دولار بالأسعار الحالية، تمّ حرمان الفلسطينيين منها.

الخلاصة:

إنّ "إسرائيل" تدرك بأن استغلال الفلسطينيين للموارد الطبيعية البحرية سيدر عليهم أموالاً تغنيهم عن التزود بالطاقة منها، وكذلك تغنيهم عن التمويل الخارجي بما يحقق استقلالية في الاقتصاد والقرار

السياسي، وهو ما لا تريده "إسرائيل" وتحاربه بشدّة من خلال العوائق التي تضعها أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

فهل يستسلم الفلسطينيون للرغبة الإسرائيلية، أم يستغلون الفرصة بجهود متكاتفة وأدوار متبادلة لتحقيق أقصى فائدة ممكنة، في ظلّ ظروف الاحتلال وظروف المجتمع الدولي والقارة الأوروبية؛ التي هي بحاجة للغاز المتوسطي في ظلّ حرمانها من الغاز الروسي.

التوصيات:

- ☑ نشر بنود الاتفاق الذي جرى بين صندوق الاستثمار الفلسطيني واتحاد المقاولين مع "إيجاس" المصرية حول استخراج الغاز من حقل غزة، ووضع آلية للرقابة الحقيقية على استخراج الغاز وتسعيره وتوزيع عوائده بما يعظم المصلحة الفلسطينية.
- ☑ التقدم بشكوى في المحاكم الدولية ومطالبة "إسرائيل" بتعويضات عن تعطيل الفلسطينيين عن استثمار غازهم، وكذلك استنزافهم للغاز على حدود غزة.
- ☑ قيام المجلس التشريعي بتفعيل قضية حقّ الفلسطينيين في التصرف في مواردهم الطبيعية في المحافل الدولية وفي التكتلات البرلمانية التي ينتمي إليها المجلس.
- ☑ ضرورة استثمار عائدات حقل غزة مارين في استكمال مشروعات التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجسر الفجوة الاقتصادية بين المحافظات الجنوبية والشمالية.
- ☑ تعزيز التوافق والوحدة الفلسطينية، بما يسهم في قدرة الفلسطينيين على الاستفادة من آبار الغاز ضمن مياههم الإقليمية، بما يضمن تعظيم الفوائد المحققة عبر خطة واقعية تكاملية مع تبادل الأدوار لدى الأطراف الفلسطينية المنقسمة، وتفعيل دور المقاومة لتعظيم العوائد الفلسطينية.
- ☑ تنسيق المواقف العربية المشتركة عبر الجامعة العربية ومنظمة العالم الإسلامي، والوقوف مع الحكومة الفلسطينية لتحقيق أقصى منفعة من آبار الغاز في حدودها الإقليمية.
- ☑ تعزيز التعاون مع الجانب المصري بما يضمن تحقيق المصالحة الفلسطينية؛ لأنها المدخل الحقيقي لإنهاء الانقسام والشراكة الحقيقية.

الورقة الثالثة:

غاز شرق المتوسط في سنة 2022: وقائع بداية تحولات المشهد الجيوستراتيجي![14]

د. وسيم قلعجية[15]

ليس محاولة ابتعاد عن كتابة نص في التحليل السياسي ولكنها الرغبة في ترك وقائع التطورات السياسية، التي نضجت ظروفها الموضوعية وتحوَّلت إلى حدث تاريخي، تتحدث عن نفسها وما تخبئه من تفاصيل وأحداث وتطورات قلّ مثيل لها أن يشهده شرق البحر المتوسط في عام واحد، على وقع صدام عسكري داخل أوروبا. الوقائع كالحقائب لا تستقيم إلا عندما نضع شيئاً بداخلها، ولأن الوقائع في سنة 2022 لن تتحدث عن نفسها من تلقاء نفسها، لكنها ستتحدث فقط عندما يتم استدعائها وبأي ترتيب وفي أي سياق، فإن الوقائع التالية تشكل بداية تحولات المشهد الجيوستراتيجي في شرق البحر المتوسط، وتصدم المتابع بتغييرات جذرية تمس التحالفات السياسية، وتعيد صياغة السياسات الاستراتيجية وفق ما يعُرف بجغرافيا الطاقة.

☑ 1. التحالف الإسرائيلي – اليوناني – القبرصي سعى إلى إدخال مصر ضمن التفاهم الاقتصادي وإلى إنشاء "منتدى غاز شرق المتوسط" ومقره القاهرة، والذي يقوم أساساً على فكرة إنشاء "خط غاز شرق المتوسط" الذي هو مشروع مشترك لنقل الغاز الطبيعي من شرق المتوسط إلى أوروبا، حيث توجد حقول غاز إسرائيلية ويونانية وقبرصية ومصرية. تكمن أهمية هذا المنتدى في أن منطقة شرق المتوسط التي تطل عليها سواحل الدول المشاركة هي من المناطق الغنية بالغاز الطبيعي، ويقدّر تقرير لهيئة المسح الجيولوجية الأمريكية وجود 345 تريليون قدم مكعب كذلك 3.4 مليار برميل من النفط في منطقة شرق المتوسط.

---

[14] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوستراتيجي في المنطقة، التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 13 /2022/12.

[15] باحث في الشؤون الاستراتيجية وفي غاز شرق المتوسط، وخبير في الشؤون الروسية، وله عدة أبحاث حول هذا الموضوع. وهو حاصل على دكتوراه دولة في أمراض المناعة والحساسية.

☑ 2. جرى توقيع الاتفاق التمهيدي لإنشاء خط أنابيب الغاز من شرق المتوسط بين رؤساء الدول الثلاث في يوم الجمعة 2020/1/2 في أثينا. سيمتد الخط من الساحل الإسرائيلي عبر المياه الإقليمية القبرصية إلى ميناء فاسيليكوس Vassiliko Port القبرصي، ومن هناك إلى جزيرة كريت اليونانية، ومنها إلى البر اليوناني الرئيسي (1,872 كم)، وصولاً لشبكة أنابيب الغاز الأوروبية عبر إيطاليا (2,000 كم). الهدف الرئيسي من مسار هذا الخط هو تهميش تركيا وتقليل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي في مجال الطاقة.

كانت تدور المفاوضات الأساسية في المشروع بين اليونان وقبرص و"إسرائيل"، حيث قدّرت تكلفت إنشائه بمبلغ يتجاوز 10 مليارات يورو (نحو 11 مليار دولار)، و100 مليون يورو (نحو 112 مليار دولار) للصيانة سنوياً (5 مليون يورو–نحو 5.6 مليار دولار–لكل كيلومتر). ينخفض إلى عمق 3.3 كم في البحر ببعض الأماكن، ومن المتوقع أن تبلغ طاقة الضخ المبدئية له 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً. كما أن المشروع يستلزم على مدى خمسة أعوام. مياه البحر المتوسط العميقة بين كريت واليونان، أعمق مناطق البحر المتوسط، يصل عمقها إلى 15 ألف متر. ولا مُحال، سوف يمر خط الأنابيب في مياه متنازع عليها بين تركيا واليونان وقبرص.

☑ 3. في يوم الإثنين 2022/1/10، في مذكرة غير رسمية note verbale أُرسلت إلى وزارة الخارجية في كلّ من اليونان و"إسرائيل" وتركيا، أبلغت الحكومة الأمريكية، بموجب هذه المذكرة، سحب الدعم الأمريكي و"التوقف عن دعم مشروع خط غاز شرق المتوسط"، وأن واشنطن ترى أن مشروع "إيست ميد" Eastern Mediterranean (EastMed) سيكون "مصدراً رئيسياً للتوتر"، وأنه "سيزعزع استقرار شرق المتوسط" من خلال وضع تركيا ودول المنطقة في خلافات سياسية ومواجهات عسكرية. كما أن مشروع خط الغاز "إيست ميد" مقترن بعدم قابليته للحياة من الناحية الاقتصادية.

البرقية الأمريكية صاغتها مساعدة وزير الخارجية الأمريكية فكتوريا نولاند Victoria Nuland، أما "مهندس سحب الدعم الأمريكي" عن المشروع فهو بلا شكّ مساعد وزير الخارجية الأمريكي

لشـــؤون الطاقة والمبعوث الأمريكي الخاص لشـــؤون الطاقة الدولية عاموس هوكشـــتاين Amos Hochstein، الذي يرى أن هذا المشروع غير ذي جدوى اقتصادية لأنه سيُكلف أكثر بكثير من مردوده المتوقع، وأن الجانب السياسي للمشروع يطغى على جانبه المالي والاقتصادي، إضافة إلى ضرورة تخفيف الأضرار البيئية، إذ إن عمل "إيست ميد" حتى سنة 2050 سيؤدي إلى حدوث انبعاثات كربونية هائلة سنوياً.

☑ 4. مساء الأربعاء 2022/1/26، أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan من العاصمة الأوكرانية كييف، أن نظيره الإسرائيلي إسحق هرتسوغ Isaac Herzog سيقوم بزيارة رسمية لـــتركيا قريباً. اختصر الرئيس التركي موضوع الزيارة على الشكل التالي: "خطة شحن الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا لا يمكن أن تنجح بدون تركيا".

☑ 5. مع تتابع الأحداث ظهرت مبادرة ومســـعى نائب رئيس المنظمات اليهودية الأمريكية مالكوم هونلاين Malcolm Hoenlein، الذي يتمتع بشبكة علاقات واسعة في دوائر صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومساء الخميس 2022/2/3، التقى السفير الإسرائيلي لدى واشنطن مايكل هرتسوغ Michael Herzog (شقيق الرئيس الإسرائيلي الحالي إسحق هرتسوغ) بالسفير التركي حسن مراد مرجان، المقرّب من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على هامش مأدبة عشـــاء أقامها الســـفير الأذربيجاني في واشنطن خزار إبراهيم، وبحضور مالكوم هونلاين.

بعد عدة أيام من مأدبة العشاء، مساء الأحد 2022/2/6، اتصل الرئيس الإسرائيلي بالرئيس التركي ليتمنى له الصحة والسلامة بعد إصابته بفيروس كورونا خلال زيارته لأوكرانيا، وتمّ التأكيد على قبول الرئيس الإسرائيلي الدعوة لزيارة تركيا، التي زارها في 2022/3/9. بعد هذه الزيارة كتب الســـفير التركي في واشـــنطن حســـن مراد مرجان Hasan Murat Mercan مقال بعنوان "تركيا وإسرائيل: يجب أن يسود التفاؤل"، ونُشر في عدد شهر نيسان/ أبريل 2022 في مجلة "تركي سكوب" الدورية التي يصدرها معهد موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا Moshe

Dayan Center for Middle Eastern and African Studies (MDC)، التابع لجامعة تل أبيب الإسرائيلية.

☑ 6. تزامنت هذه التطورات مع تفعيل النقاش في ملف مفاوضات ترسيم الحدود اللبنانية.

صباح الأربعاء 2022/2/9، زار الموفد الأمريكي عاموس هوكشتاين رئيس الجمهورية اللبناني العماد ميشال عون في قصر بعبدا معلناً عن تقديم بلاده اقتراحات ونقاط للبحث حول ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية الخالصة للبنان مع "إسرائيل"، وأنه سيكون من المفيد دراستها انطلاقاً من إرادة الوصول إلى حلول لهذا الملف الذي يمكنه أن يُوجِد فرصة تشتد الحاجة إليها لتحقيق الازدهار لمستقبل لبنان.

صباح يوم الجمعة 2022/3/18، قرَّر لبنان دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى استكمال مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بعدما درس المقترحات التي قدَّمها الوسيط الأمريكي عاموس هوكشتاين. بعدها، تتالت عملية زيارات عاموس هوكشتاين إلى بيروت في الإثنين 2022/6/13، وفي الإثنين 2022/8/1، وفي الجمعة 2022/9/9، ليتم التوقيع صباح الخميس 2022/10/27 على نَص الاتفاق الرسمي لترسيم الحدود البحرية الجنوبية بعد تسليم كتاب الضمانات الأمريكية للتفاهم.

☑ 7. خلال استضافة بيروت الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في السبت 2022/7/2، سمع المسؤولون اللبنانيون نصيحة من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني بجدية التعاطي مع المقترح الأمريكي في موضوع الترسيم البحري. دور قطر ودخولها اللافت في ملف غاز شرق المتوسط لم يأتِ من فراغ، فاهتمام دولة قطر في غاز شرق المتوسط أتى بعدما عملت واشنطن على أن "تكون قطر الطرف العربي المعني" بملف الترسيم الحدودي، وذلك على اعتبار أن قطر تستطيع المشاركة في تذليل النزاعات القابلة للحل، وهي مقبولة من الجانب الإيراني والأوروبي والإسرائيلي. ولوحظ أن دولة قطر كانت السباقة في الترحيب بالتقدم الإيجابي في الوساطة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بـ"تلميحات" عن الدور القطري في التوصل إلى اتفاق ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان.

☑ 8. الدخول القطري على ملف غاز شرق المتوسط له نواحٍ متعددة:

- أ. خلال الزيارة إلى الدوحة صباح الإثنين 2021/10/30، سمع الرئيس محمود عباس من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد عن وجود رغبة قطرية في التنقيب عن الغاز في بحر غزة.
- ب. عزَّزت شركة قطر للطاقة من وجودها في شرق المتوسط، من خلال تحالف يضم إكسون موبيل ExxonMobil، وتوقيع اتفاقية مع حكومة قبرص في 2021/12/10، للاستكشاف والتنقيب والمشاركة بالإنتاج في المنطقة رقم 5 الواقعة جنوب شرقي الجزيرة. تعد هذه الصفقة، ثاني منطقة استكشاف لقطر للطاقة في قبرص؛ إذ وُقِّعت اتفاقية للاستكشاف والتنقيب والمشاركة بالإنتاج سنة 2017 في المنطقة رقم 10 للتحالف نفسه.
- ج. بعد التمني الأمريكي الذي حمله عاموس هوكشتاين في 2022/9/9، وافق الرئيس التنفيذي لقطر للطاقة سعد الكعبي الأحد 2022/10/30 على الحلول مكان شركة نوفاتيك NOVATEK الروسية بحصة 30%، وبشراكة مع توتال إنيرجيز Total Energies 35%، و35% لشركة إيني Eni الإيطالية.
- د. تقريب التفاهم ووجهات النظر بين مصر وتركيا خلال المونديال في قطر؛ مصافحة علنية واجتماع سري! أحد أهم بنود الاجتماع كانت عملية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وتبيان المصلحة المصرية في تبني خرائط الترسيم التركي وليس الترسيم اليوناني كما حصل سابقاً.

☑ 9. كانت "إسرائيل" واليونان وقبرص تُراهن على تمويل أمريكي سواء بشكل مباشر، أم عن طريق شركات طاقة أمريكية، ولكن مع تخلي واشنطن عن دعم إنشاء خط غاز شرق المتوسط، والغموض حول احتمالات التمويل الأوروبية، فإن مسألة التمويل أصبحت عائقاً أساسياً إضافة للرفض التركي.

من الصعب البحث والتوصل إلى إظهار جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية، إذ ترتبط بكمية الغاز التي سيضخها هذا المشروع المزمع بناؤه. إن مشروع "إيست ميد" كان من المقرر أن ينقل 9 إلى 12 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً من "إسرائيل" إلى ميناء فاسيليكوس القبرصي، ومن

هناك إلى جزيرة كريت واليونان. تتضـارب الأرقام حيث تُقدِّر بعض الدراسـات أن كمية الغاز الذي سيجري ضـخّه في هذا الأنبوب لن يؤدي إلى سـدّ حاجة الاتحاد الأوروبي إلا بنسـبة 3%، ولن يلبي 10% من احتياجات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي. الخبراء الإيطاليون في شـركة إيني للطاقة يصـرون أنه لن يصل أبداً إلى هذا الرقم، وأنه لن يستطيع أبداً توفير 10% من احتياجات الاتحاد الأوروبي. إذ إن احتياجات أوروبا، التي تسـتهلك 560 مليار متر مكعب من الغاز سـنوياً، من المتوقع أن تزيد 40% في سنة 2040.

تظهر الدراسـات أنه لا يوجد مثل هذا المقدار من الغاز في حقول ليفياثان وتمار وكاريش في "إسـرائيل"، وفي حقل أفروديت أخواتها جنوبي قبرص اليونانية. إضـافة إلى كل ذلك، فإن دول الاتحاد الأوروبي غير متحمسـة لمشـروع خط غاز شـرق المتوسـط لكثرة العوائق الفنية، وبسـبب علاقاتها السياسية والتجارية الوثيقة مع تركيا.

☑ 10. الطريقة الأكثر جدوى اقتصـادياً لإيصـال الغاز الإسـرائيلي إلى أوروبا هي عبر تركيا. وستنخفض كُلفة تمديد خط أنابيب الغاز من 10 مليارات يورو إلى نحو 2.5 مليار يورو في حال تمّ بناء الأنابيب من "إسرائيل" إلى تركيا، وقد تنخفض قيمة تمديد الأنبوب أكثر إذا تمّ التمديد من قبرص التركية إلى البر التركي؛ حيث يتم ربطه بالأنابيب المتوجهة إلى أوروبا في تركيا. تحويل تركيا إلى محور للطاقة Energy Hub سيمكنها من التحكم في معظم إمدادات الغاز الطبيعي التي تمر من شـرق المتوسط وروسيا ومنطقة القوقاز (شاه دينيز) إلى أوروبا. هذا الخيار تحديداً يقلق الجانب الأوروبي، خصـوصـاً مع محاولاته الحثيثة للتخلص من تبعيته الطاقوية لروسـيا عبر تنويع مصـادره، ولكن من دون الوقوع مجدداً في المعضـلة نفسـها؛ أي مرور معظم أنابيب الغاز في دولة وحيدة هي تركيا، مما يهدد أمن الطاقة الأوروبي في حال حدوث خلاف مع أنقرة.

☑ 11. خط غاز شـرق المتوسـط ليس في صـالح أهداف القاهرة الاقتصـادية. إذ إنّ مصـر لا تمتلك كثيراً من احتياطات الغاز حيث يُقدر مجمل مجموع المخزون المكتشـف حتى 2022 بحدود 38 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، في حقول ظهر وأتول وتاورس ونورس، مقارنة بـ"إسرائيل" وقبرص. لكن ما تمتلكه مصر من قدرات استثنائية في منشآت تسييل ونقل الغاز خصوصاً عبر المنشآت الموجودة

(دمياط وإدكو) في شمال شرق دلتا نهر النيل، مكّنها من قلب المعادلة الخاصة بها لما تملكه من بنية تحتية جاهزة لأعمال التصدير على ساحل البحر المتوسط، فهذا يعني أن القاهرة لن تحتاج إلى استثمارات ضخمة لنقل فائض الغاز إلى الأسواق الخارجية. لذلك فإن القاهرة تفضّل أن تكون مركزاً لتسييل وتوزيع الغاز. ومن هنا، فإن خط غاز شرق المتوسط هو منافس لهذا الدور الذي تراه مصر لنفسها (خط سوميد من العين السخنة إلى سيدي كرير على المتوسط).

☑ 12. كما أن القاهرة أقل استفادة من ترسيم الحدود البحرية مع اليونان، من استفادتها إذا فعلت ذلك مع تركيا، وهذا ما يظهر في الاتفاق الأخير لترسيم الحدود البحرية بين القاهرة وأثينا الذي اعترضت عليه أنقرة بشدة. ولم يصدق البرلمان المصري على اتفاق ترسيم الحدود مع اليونان. ويصبّ الاتفاق التركي مع حكومة الوفاق الليبية في مصلحة مصر من ناحية الحصة الأكبر من الحدود البحرية (26 ألف كم مربع إضافي)، مقارنة مع النسبة التي حصلت عليها من قبل اليونان، أي أن اتفاقها مع اليونان لا يفقدها ثمرة الاتفاق التركي من الناحية الاقتصادية.

☑ 13. ربما كان الفلسطينيون أول من اكتشفوا مواردهم من الغاز في المنطقة، وذلك في سنة 1999، أي قبل أعوام طويلة من الاكتشافات الإسرائيلية أو القبرصية، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي منعهم من استغلال ثرواتهم بشكل كامل لأسباب سياسية واقتصادية، وبسبب الخلل في ميزان القوى والتشرذم الداخلي، لم يكن باستطاعة الفلسطينيين فعل الكثير لتغيير هذا الواقع. وحاجة الاقتصاد الفلسطيني لعائدات غاز غزة لا يمكن إنكارها، حيث يُعتقد بحسب مؤشرات الاحتياطات الصادرة من حقل غزة أن الإنتاج المتوقع سيكون كبيراً، ويهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي في أسوأ الأحوال مع استفادة "إسرائيل" من نسبة يتفق عليها من الإنتاج. فحقل غزة مارين يحتوي على تريليون قدم مكعب من الغاز بحجم إنتاج يقدر بنحو 1.6 مليار متر مكعب سنوياً (نحو 57 مليار قدم مكعب). فيما وُصِفَ هذا الغاز بأنه نقي، مما يسهل بيعه، وقريب من الشاطئ، مما يسهل عملية استخراجه بأقل التكاليف.

☑ 14. قبرص تشعر بنوع من التخلي عنها، خصوصاً مع مرور ما يزيد على 10 أعوام على اكتشافات الغاز ضمن مياهها، ومع ذلك لم تتمكن حتى الآن من استثمار هذا الغاز، والبدء في عمليات

التصـدير. كذلك ثمة مخاوف من أن تتوسـع محاولة اسـترضـاء تركيا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدّ إعادة النظر في ترسيم الحدود البحرية في تلك المنطقة وتبني وجهة النظر التركية.

☑ 15. كل الاعتراضات التركية على الاتفاقيات المشتركة لترسيم الحدود البحرية بين قبرص ومصر واليونان هي نتيجة الخلاف حول "منهج ترسـيم الحدود البحرية والجرف القاري بين تركيا واليونان"، نظراً للطبيعة الجغرافية للبلدين وتاريخ العلاقات المعقدة بينهما. كما أن ترسـيم الحدود البحرية بين اليونان وقبرص التركية، التي ترى أنقرة نفسها راعية لها، يتفرع منه الخلاف حول بعض المناطق التي يتواجد بها حقول الغاز وتعدها أنقرة من المياه الاقتصـادية الخاصـة بها وبقبرص التركية وجرفاً قارياً لها ولقبرص التركية.

تتبع تركيا تكتيك "افرض نفسـك في الميدان ثم طالب بحقوقك". ومفهوم "الوطن الأزرق Mavi Vatan"، الـذي ابتكره قوميون أتراك وتحـديـداً الأدميرال رمضـان جيم غوردينيز Ramazan Cem Gürdeniz في سـنة 2006، يقضـي هذا الشـعار بزيادة مسـاحة المياه البحرية التركية إلى نحو 462 ألف كم مربع، عبر "حق تركيا" بتوسيع مياهها البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر الأسود والبحر المتوسط والجرف القاري في بحر إيجه.

ولتأكيد مطالباتها، وقّعت تركيا اتفاقاً مع حكومة الوفاق الليبية لترسـيم الحدود البحرية مع ليبيا في 2019/11/27، لكون السـاحل الجنوبي الغربي لتركيا من بحر إيجه يقع على قبالة السـواحل الليبية. وتقول تركيا إنه يؤسـس لمنطقة اقتصـادية خالصـة تمتد من السـاحل الجنوبي لتركيا حتى شمال شـرق ليبيا، وهو ما أغضـب اليونان، لأنه لم يأخذ في الاعتبار وقوع جزيرة كريت اليونانية في المنطقة، وبالتالي لأن هذا الاتفاق نقض مطالباتها في مياه واسـعة في شـرق المتوسـط. يذكر أنه في سـنة 2014، اسـتغلت اليونان الاضـطرابات في ليبيا وأعلنت المياه الإقليمية الليبية "مياهاً إقليمية يونانية".

في الواقع، لا يوجد خلاف مباشر حول ترسيم الحدود بين أنقرة والقاهرة وتل أبيب، بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية في سنة 2019. وتقع أهمية هذه الاتفاقية في أن

ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لكلا البلدين استند على عدم "إعطاء أي تأثير كامل لجزيرة كاستيلوريزو ولجزيرة كريت"، ما يجعل مدن مرمريس وفتحية وكاس التركية متقابلة مع مدن درنة وطبرق وبردية الليبية، ويسمح بالتالي بترسيم الجرف القاري بينهما وفق مبدأ خط الوسط. وباتت هذه الاتفاقية وثيقة دولية لأنها موقَّعة بين حكومتين شرعيتين، وتمّ إيداعها لدى الأمم المتحدة. وتشكِّل هذه الاتفاقية أمراً واقعاً قانونياً وسياسياً.

الاستنتاجات:

- ☑ 1. دون أي مساس أو أذى بالمصالح الإسرائيلية، تخلّت واشنطن عن دعم إنشاء "خط غاز شرق المتوسط". هذا الأمر قد لا يعني أبداً أن "حلف غاز شرق المتوسط" قد انتهى وفقد سبب وجوده، إلا أنه يعني بشكل مباشر أن سياسية عزل تركيا في شرق المتوسط قد فشلت.
- ☑ 2. نتيجة لهذا القرار الأمريكي، فقد تسعى واشنطن لإيجاد خط بديل يتم عبر التوافق مع تركيا عليه. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف سيتم حلّ خلافات ترسيم الحدود البحرية العصية بين تركيا واليونان؟ كيف ستعمل تركيا على استغلال الثروات الطبيعية المقابلة لحدودها البحرية، وحسابات القوى الإقليمية في هذا الملف، ومصالح القوى الكبرى واحتمالات تطور التوتر إلى صدام في شرق البحر المتوسط.
- ☑ 3. إذا ما كانت واشنطن قد فقدت بالفعل "الحماس لفكرة إنشاء خط أنابيب في شرق المتوسط" على الإطلاق، فهو يعني شكلاً من أشكال الاستسلام لحقيقة اعتماد أوروبا على الغاز الروسي الذي يشكل 46% من الغاز المستورد إلى الاتحاد الأوروبي (220 مليار متر مكعب سنوياً).
- ☑ 4. من المفيد الملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد استغلال "فترة" انخفاض ضخّ كميات الغاز الروسي الذي يصل إلى أوروبا، لزيادة حجم صادراتها من الغاز المسال، وبالتالي فهي لا تريد تسهيل بناء أي مشروع قد ينافس تطلعاتها.

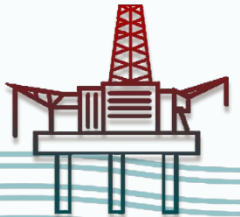

☑ 5. بالنسبة للقاهرة فقد يكون تخلّي واشنطن عن دعم إنشاء خط غاز شرق المتوسط، يعني أن دول شرق المتوسط، تحديداً "إسرائيل" وقبرص، ستكون مضطرة للاعتماد أكثر على المحطات والمراكز المصرية في إدكو ودمياط لتسييل وتصدير الغاز إلى أوروبا، بعد عكس مسار ضخ الغاز في خط المئة كيلومتر من العريش في سيناء إلى نقطة على ساحل مدينة عسقلان. من هذا المنطلق بالتحديد يمكن فهم الاتفاق حول الغاز بين تل أبيب والقاهرة. ففي هذه الحالة، لن تحتاج تل أبيب إلى بناء منشآت تسييل أو خطوط نقل، وإنما ستستخدم البنية التحتية المصرية، وبذلك تكون قد وفرت الكثير من الاستثمارات كما أنها ضمنت شراء مصر لغازها.

ثانياً: المداخلات

1. أ. د. وليد عبد الحي (خبير في الدراسات المستقبلية والاستشرافية):

مقدمة:

شكَّل البحر المتوسط تاريخياً "إقليماً جيو-استراتيجياً" أكثر منه "إقليماً جيو-سياسياً"، فمنذ القرن الثالث (264-241 ق.م) اشتعلت الحرب بين روما وقرطاج في البحر المتوسط، وتشير الدراسات التاريخية إلى أن البحر المتوسط عَرَفَ مواجهات عسكرية كبرى 46 مرة، ذلك يعني أن النظر إلى البحر المتوسط كأقليم جيو-سياسي ليس مهماً بمقدار أهميته كإقليم جيو-استراتيجي.

تبلغ مساحته 2.6 مليون كم^2، ويشاطئه 22 دولة عدد سكانها 480 مليون نسمة. تمتد سواحله على مسافة 46 ألف كيلومتر، بالإضافة إلى موقعه بين آسيا وإفريقيا وأوروبا؛ فهو يطل على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، ويطل على البحر الأحمر عبر قناة السويس، ويطل على البحر الأسود عبر مضيق البسفور. تعبره سنوياً 220 ألف سفينة تجارية من ذات الحمولة فوق 100 طن. وهو ما يشكل 25% من التجارة البحرية العالمية، مع أنها تمثّل 1% من المساحة البحرية عالمياً. كما أن من المتوقع أن يرتفع الشحن 300% في البحر المتوسط حتى سنة 2050، وهو ما فتح المجال أمام اشتداد المنافسة بين الموانئ والمرافئ الموجودة على البحر المتوسط، وهو ما يتضح في الربط بين الموانئ والسكك الحديدية لتسريع النقل.

مؤشرات المشكلة وتفاعلاتها:

يتفاعل موضوع الغاز منذ اكتشافه بقدر تجاري في المتوسط؛ في "إسرائيل" سنة 2009، ومصر سنة 2011، وقبرص سنة 2015، ثم توالت الاكتشافات والبحث في مشكلة الغاز بشكل متواصل، ومن الضروري بناء مصفوفة تأثير متبادل لتحديد أي المتغيرات هي الأكثر تأثيراً سلبياً، وأيّها الأكثر

تأثيراً إيجابياً من خلال قياس أثر كل متغيّر على المتغيرات الأخرى لتحديد مستقبل الغاز في المتوسط. وقد وضعنا 12 متغيراً لا بدّ من قياس تأثير كل منها على الأحد عشر متغيراً الأخرى لتحديد الأكثر تاثيراً سلبياً والأكثر تاثيراً إيجابياً، بهدف العمل على تعظيم الإيجابي وإضعاف السلبي من منظور عربي وفلسطيني، وتتحدد هذه المتغيرات في الآتي:

☑ 1. مكانة الغاز كمصدر للطاقة في ظلّ:

- تزايد مصادر الطاقة المتجددة والنووية: مصادر الطاقة (2020): النفط 31%، الغاز 23%، الفحم 25%، لكن هناك من يتنبأ بأن الغاز سيبقى مصدراً رئيسياً حتى سنة 2040.
- كلّ 17 عاماً يتضاعف استهلاك العالم من الطاقة.
- احتمال إحلال الهيدروجين مكان الغاز سنة 2030.

☑ 2. التنافس بين الموانئ (مراكز الشحن port) والمرافئ (مراكز الوقوف والتخزين harbor) في ظلّ تسارع واتساع التجارة الدولية، وهو ما سيؤدي إلى تنافس وتعاون بين الدول المشاطِئة للهيمنة على هذا القطاع. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن الاعتماد على المتوسط في التجارة الداخلية بين دول المتوسط هو الأعلى لفلسطين (74.8% من تجارة فلسطين)، بينما الأقل هي "إسرائيل" (13.5).

☑ 3. دور مشروع الحزام والطريق الصيني: الجزء الخاص بالحزام سيتمثل في سكك حديدية، الطرق السريعة، والأنابيب، لربط غرب الصين مع أوروبا عبر آسيا الوسطى وروسيا وشمال شرق أوروبا، وربط هذه المنطقة غرب الصين بالمحيط الهندي عبر باكستان، أما الطرق البحرية فتربط سواحل الصين الجنوبية الشرقية بالبحر المتوسط عبر بحر الصين الجنوبي مروراً بالمحيط الهندي ثم قناة السويس. ذلك يعني أن الطريق والحزام (يضم 65 دولة، وهناك 48 دولة تبدي اهتماماً بالمشروع) سيلتقيا على شواطئ المحيط الهندي الذي سيرتبط بالمتوسط عبر قناة السويس، وهو ما يعني أن القيمة الاستراتيجية للبحر المتوسط قيمة عالية للصين، وهو ما سيُدخل الصين في منافسات النزاعات المنطقة المتوسطية. (يفترض انتهاء المشروع سنة 2049) (مرور قرن على الثورة الصينية).

☑ 4. التنافس التركي المصري على من يكون المحور الأساس HUB، ويبدو أن الفرصة المصرية أقوى من الفرصة التركية، مصر هي الأعلى في الاحتياطيات الغازية في المنطقة (75.5 تريليون قدم مكعب).

☑ 5. سرعة تسوية الأزمة الروسية الأوكرانية أو تأخرها: هل سيؤدي ذلك لاستمرار الاستراتيجية الأوروبية للتخلي عن الطاقة الروسية مع سنة 2027 (إيني الايطالية تقدّر إمكانية الاستغناء عن روسيا سنة 2025)، أم أن الخلاف داخل الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى خلاف ذلك، وما مدى قدرة البحر المتوسط والمصادر الأخرى على تغطية النصيب الروسي لأوروبا. كما أن تراجع روسيا أو إنهاكها في أوكرانيا قد يُضعف الوضع في سورية، وبالتالي المقاومة اللبنانية وكلّ التداعيات الأخرى. (الحضور الروسي إلى سورية سنة 2015، وهو أول تدخل روسي بعد المرحلة السوفييتية في المنطقة لتغذية بعض القوى في ليبيا وفي إفريقيا جنوب الصحراء).

☑ 6. الصراعات الإقليمية وانعكاسها على غاز شرق المتوسط: وتشمل:

- محاولة التوسع التركي والإصرار على اعتبار جمهورية قبرص التركية جزء من حسابات المناطق الاقتصادية الخالصة، وهو ما يوسّع مساحاتها البحرية إلى الجنوب والغرب. وقد أصبحت دول الخليج طرفاً في النزاعات المتوسطية بعد أن تشنجت العلاقات التركية واليونانية بخصوص الغاز (إرسال جنود وبطاريات باترويت Patriot إلى السعودية من اليونان، واتفاقية تعاون إماراتي يوناني).
- الصراع العربي الصهيوني خصوصاً مع استمرار الموقف السوري والفلسطيني واللبناني والجزائري المقاوم.
- درجات الاستقرار السياسي في المنطقة بسبب الخلافات بين دول المنطقة (الجزائر المغرب، الاضطراب في ليبيا، العلاقات اللبنانية الإسرائيلية، السورية الإسرائيلية، النزاعات التركية اليونانية، النزاع داخل قبرص، النزاع السوري التركي، الوضع في لبنان).

☑ 7. استمرار أو فشل التكتلات الإقليمية الفرعية في المتوسط: سابقاً تمّ طرح مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، ثم ظهور منتدى شرق المتوسط؛ دول أوروبية (هي اليونان وقبرص وإيطاليا)، ودول عربية (الأردن ومصر)، ثم "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، وفيها فرنسا والولايات المتحدة مراقبان. ثم مجموعة 3+1 (يعني قبرص واليونان و"إسرائيل" مع الولايات المتحدة) التي عملت الولايات المتحدة على تدعيمها (صندوق الدعم الاقتصادي الذي اكتمل إنشاؤه سنة 2021).

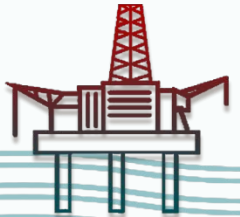

☑ 8. المشكلات التطبيقية في موضوع حلّ إشكالات المياه الإقليمية وأعالي البحار والمناطق الاقتصادية الخالصة: حدود السيادة في كلّ منها، بداية القياس للجرف القاري، المناطق التي يحدث فيها تداخل في المنطقة الاقتصادية الخالصة overlapping.

☑ 9. مشكلة الالتزام بقانون البحار الدولي (الأمم المتحدة) 1982 من دول شرق المتوسط، فمن وقّع على القانون هم: مصر ولبنان واليونان وقبرص، أما غير الموقِّعين هم: "إسرائيل" وتركيا وسورية، وعليه اعترضت تركيا على عمليات التنقيب بجوار جمهورية قبرص التركية، ورأت أن المنطقة الخالصة لقبرص واليونان هي 12 كيلومتر إلى حين حلّ المشكلة مع قبرص التركية. كما أن الوجود التركي في ليبيا قد يقود لمزيد من أدواتها الضاغطة في المنطقة في موضوع الغاز.

☑ 10.احتمالات الأعمال التخريبية في خطوط الأنابيب الناقلة للغاز تحت البحر، ويصل طول الخطوط لنقل الغاز عبر المتوسط 2,475 كيلومتر، لكن المغري هو أن نقل الغاز بالأنابيب أرخص.

☑ 11.جوانب التنافس والتعاون قد لا تكون مستقرة بل متذبذبة:

- تنافس الشركات: الحضور الأقوى لشركة إيني الإيطالية، تليها توتال Total الفرنسية، ثم بريتش بتروليوم British Petroleum البريطانية، إذ تمتلك إيني الإيطالية أكبر حصص في المنطقة، مع ممتلكات ضخمة في مصر ومناطق استكشاف قبالة جمهورية قبرص ولبنان. انضمت شركات غربية أخرى بما في ذلك بريتش غاز British Gas (BG) المملكة المتحدة، وتوتال (فرنسا)، وكوجاس KOGAS (كوريا)، وإكسون موبيل (الولايات المتحدة)، إلى إيني في قبرص، إلى جانب استحواذ شركة شيفرون Chevron في "إسرائيل" وقبرص أكبر الحقول، بينما تمتلك بريتش غاز الحقل الوحيد في فلسطين. ولشركة بي بي (المملكة المتحدة) حصص كبيرة في مصر، بينما تمتلك نوبل (الولايات المتحدة) وشركات إسرائيلية حقولاً في فلسطين المحتلة. أخيراً، تمتلك روسنفت Rosneft ونوفاتك Novatec الروسيتان حصصاً في مصر ولبنان على التوالي.
- التعاون التركي الإيطالي في مجال الغاز الليبي مرهون بمدى الاستقرار السياسي في ليبيا.
- مطالبة تركيا في المشاركة في أعمال التنقيب في شمال قبرص.

☑ 12.تأثير حجم الاحتياطي والإنتاج في الغاز على الموازين الدولية، فروسيا تتمتع بميزات هي:

- أن الفائض بين حاجتها واستهلاكها هو الأول وبمعدل يفوق الولايات المتحدة بنحو 3 أضعاف.
- أن حجم الاحتياطي المؤكد الروسي هو أيضاً قريب من 3 أضعاف الاحتياطي الأمريكي.

2. خالد فؤاد (باحث مختص في شؤون الطاقة والعلاقات الدولية):

- ☑ إن العقوبات على الغاز الروسي ومحاولة أوروبا إيجاد بديل للمصدر الروسي زاد من أهمية غاز شرق المتوسط، إلا أن هناك مبالغة في تقدير إمكانية تغطية غاز شرق المتوسط للحاجة الأوروبية. فالمتحكم الرئيسي بالكمية التي من الممكن أن تستفيد أوروبا من غاز المتوسط منها هو البنية التحتية ومحطات التسييل المتوفرة، بالإضافة إلا أنه لا يوجد أي مسار من خطوط الأنابيب لأوروبا، وهذه الخطوط مكلفة جداً وتخضع لالتزامات جيو-سياسية. وهذا يعني أن ما يمكن تغطيته من غاز المتوسط هو في حدود 3% من مجمل احتياجات أوروبا من الغاز، أو بحدود 7% مما كان يغطيه الغاز الروسي. ولكن أهمية الشرق المتوسط لن تتضاءل أمام الاتحاد الأوروبي جراء هذه النسبة الضئيلة، لأن الاستراتيجية الأوروبية هي الحرص على تنويع المصادر، وبالتالي عدم الوقوع في الخطأ السابق بالاعتماد على مصدر واحد فقط هو المصدر الروسي، بالإضافة إلى ضخّ استثمارات للشرق المتوسط لرفع النسبة من 3% إلى نسبة أكبر من خلال استثمارات في البنى التحتية، والاستكشاف واستخراج الغاز.
- ☑ "إسرائيل" من الناحية النظرية هي أكثر المستفيدين من هذا الوضع الجديد (الغزو الروسي لأوكرانيا، والتدافع الأوروبي لإيجاد مصادر أخرى للغاز)، حيث لديها احتياطات ضخمة من الغاز (أغلبه غاز فلسطيني)، ولديها هدف في استغلال واستهداف واستثمار الوضع الحالي في تعظيم الإنتاج، وتعظيم الصادرات. وتحاول "إسرائيل" جراء السياسات الأمريكية والأوروبية التي تدفع نحو التحوّل من الغاز الطبيعي إلى مصادر الطاقة المتجددة، أن تسابق الزمن لاستثمار ما لديها من احتياطات للغاز، قبل أن تصبح هذه الاحتياطات دون جدوى.

- "إسرائيل" تخطط لزيادة الإنتاج والتصدير، ولكن الخطورة تكمن في أن لها مكاسب جيو-سياسية؛ حيث يتمدد نفوذها في شرق المتوسط ليصبح لديها مصالح مشتركة مع شركات ضخمة، ويصبح أي تهديد محتمل لـ"إسرائيل" هو تهديد لأصحاب هذه الشركات.

3. د. أنيس القاسم (خبير في القانون الدولي):

- فيما يتعلق بالاتفاق الإسرائيلي الأمريكي اللبناني المتعلق بالحدود البحرية، يجب أن ننتبه إلى أنّ لبنان لم يوقّع معاهدة أو اتفاقية دولية مع "إسرائيل" فيما يتعلق بالحدود. فالحدود البحرية تنقسم إلى قسمين؛ حدود البحر الإقليمي وهو جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية، وحدود المنطقة الاقتصادية، وهذه يتم فيها الترتيب والاتفاق والاختلاف حسب التركيبة الطبيعية لامتداد الجرف القاري. وبالتالي ما حصل في لبنان هو اتفاق على ترسيم الحدود الإقليمية المائية. هناك إشكالية مسافة الخمسة كيلومتر التي تتمسك فيها "إسرائيل" والتي رسمتها في جنوب صيدا؛ هذا جانب إشكالي في المناطق، إنّما الاتفاق كما تمّ بين "إسرائيل" وأمريكا ولبنان هو اتفاق موفّق وجيد، ولا يمس بالسيادة اللبنانية.
- المنطقة الغازية في غزة هي أحد الأسباب الرئيسية لارتكاب المجازر في غزة بسبب الغاز. لأن البئر الثاني الذي تمّ اكتشافه سنة 2006 تقريباً، وسبّب اعتداء "إسرائيل" المتواصل، يقع بجانب البئر الغازي الإسرائيلي، وبالتالي أعتقد أن السلطة أغفلت إمكانية سرقة الغاز الفلسطيني وبيعه أو تسييله عن طريق محطة التسييل في مصر، ولكن حتى هذه اللحظة لم يتم الكشف عن ما تمّ سرقته من غاز، وهذا في غاية الأهمية. وبحسب القانون الدولي، إذا سَرَقَ الاحتلال أي مصادر طبيعية من الأراضي المحتلة فيلزمه التعويض. وبالتالي، أين تذهب عائدات الغاز المسال في سيناء والذي يُباع بعد إسالته؟ هل هناك جهاز فلسطيني، سواء في حكومة غزة أم رام الله، رصدت كمية الغاز التي تسرقها "إسرائيل"؟ من يُشرف على عملية ضخّ الغاز وتسييله وبيعه؟

4. أمين حطيط (خبير في الشؤون العسكرية والدراسات الاستراتيجية):

- بالنسبة لما يتم تداوله عن أن لبنان قام بترسيم الحدود البحرية مع العدو، هذا مفهوم خاطئ، لبنان لم يُرسّم حدود بحرية ولم يوقّع معاهدة دولية مع العدو الإسرائيلي، بل حصل تفاهم ذو طبيعة سياسية تقنية بتقاسم الثروة ولم يصل إلى مستوى ترسيم الحدود؛ خصوصاً أن هذا التفاهم لم يستند إلى المرجعيات الرئيسية القانونية التي تقضي إلى ترسيم الحدود، ثم إنه في المنطقة الأساسية الأم، التي تعد المنطقة الوصل ما بين البحر والبر، تمّ تعليق الموضوع وتأجيل البحث فيه، وبالتالي ما جرى في لبنان هو نقل الصراع من عنوان "رفض "إسرائيل" الإقرار بالحق اللبناني" إلى منطقة "عرقلة الاستثمار" كما تتوخى "إسرائيل". ولو لم تتدخل المقاومة بالشكل الذي تدخّلت به، لما استجابت "إسرائيل" للإقرار بالحق اللبناني. وخروج لبنان من منطقة عرقلة الاستثمار لن يكون إلا إذا تدخّلت المقاومة، وبالتالي دور المقاومة هو دور مركزي، وحالة عدم الاستقرار التي يُخشى منها هي حالة قائمة ولا يمكن إهمالها.
- اتخذت "إسرائيل" من الغاز رافعة لموقعها الاستراتيجي، سواء لامتلاك الثروة أم للانخراط في الإقليم أم لتحديد أُطر الاستثمارات وإنشاء علاقات مع الآخرين.
- ما هو دور الدول العربية عامة ولبنان خصوصاً في الاستفادة من اكتشافات الغاز. إنّ منتدى المتوسط قد يكون مطيَّة بيد "إسرائيل"، إذا تهاون العرب في استثمار الغاز، وقد يكون باب إقبال على سعي "إسرائيل" للرافعة الاستراتيجية إذا أتقنّا الاستعمال.
- لا يمكننا القول أننا دخلنا مرحلة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط من باب استثمار الغاز، بل يمكننا القول أننا دخلنا في مرحلة تغيير العناوين التي تحدد حالة عدم الاستقرار.

5. جمال عيسى (متخصص في الدراسات السياسية والاستراتيجية):

- إنّ إدارة الثروة تحت الاحتلال هي تحدٍ جديد ويزداد تعقيداً في ظلّ الانقسام، فأيّ ثروة سنديرها في ظلّ الانقسام؟ ومن الذي سيتحكّم بإدارة القرار المالي وعائدات الثروة؟ هل السلطة في رام الله

أم المقاومة المحاصرة في غزة والتي تقترب منها الآبار؟ وبالتالي قد نكون في مزيد من الانقسام وليس التوافق.

- ☑ مصطلح الثروة مقابل الثروة؛ حدث إفقار متعمّد عبر سنوات سواء في قطاع غزة ولبنان، سعياً لتفتيت الحاضنة الشعبية التي تلتف حول المقاومة. وإذا تمّ تسويق أن هذه الثروة القادمة مع بيع الغاز هي باتجاه الرفاهية وباتجاه التنمية، فما هي الوسائل والأدوات التي تملكها المقاومة للحفاظ على حاضنتها، وعدم استغلال موضوع الغاز كعنصر ابتزاز ضدّ المقاومة؟
- ☑ أمامنا فرصة بتوسيع المعركة القانونية، فالكل يقول أن هناك سرقة إسرائيلية واضحة للغاز، وهناك سوابق قانونية عوقب الاحتلال عليها، فأمامنا فرصة لملاحقة العدو وفتح معركة قانونية معه في سرقة الغاز الفلسطيني.
- ☑ التكتلات الاقتصادية أُقيمت على خلفية سياسية توافقية. هناك تحوّلات وتداخلات تجمع ما بين المصالح الاقتصادية والتناقضات السياسية. قد يكون مدخلاً للتسويات والمصالحات وإعادة هندسة أنظمة في المنطقة.
- ☑ الكيان الصهيوني قد يحقّق جملة مصالح لأنّه يُحسن إدارة العلاقات أكثر من الدول العربية.

6. علاء الديك (متخصص في الدراسات السياسية والاستراتيجية):

فيما يتعلق بغاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيو–سياسي، القضية مرتبطة بموضوع اقتصادي وسياسي بهدف تعزيز الحلفاء في المنطقة، هذه هي النظرة الأمريكية بشأن الغاز.

هناك أربع ركائز:

- ☑ تقوية "إسرائيل".
- ☑ يجب استمرار القتال بين الدول العربية.
- ☑ عدم تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في المنطقة العربية، فالأمريكان بحاجة لأن تبقى المنطقة العربية مشتعلة بالصراعات، وذلك لاستمرار بيع السلاح والهيمنة وتعزيز نفوذهم.

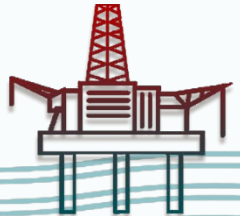

- الاتجاه في منطقة الشرق الأوسط نحو المواجهة قريباً؛ أمريكا لا تريد تعزيز الاتفاق الصيني العربي، واتفاق الحزام والطريق، ولا تريد واقع مستقر في المنطقة العربية، ولا تريد أن تقوم الصين بحل مشاكل المنطقة العربية، بل ستسعى لتعزيز سياستها من أجل ضرب الاتفاق العربي الصيني. وأتمنى أن تعزز الدول العربية علاقتها مع الصين فهي جدية وقادرة على حماية حقول الغاز في المنطقة العربية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار وتحقيق تطلعات الشعوب العربية في العيش الكريم والمشترك.

7. محمد نصار (مدير دائرة الدراسات والإحصاءات بوزارة التنمية الاجتماعية – غزة):

- أُثير في اتفاق لبنان أنه تمّ الاتفاق أن يتم الاستخراج من كاريش، وبدأ الاستخراج من كاريش. وبالنسبة لقانا تمّ الاتفاق أن يكون هناك نسبة للإسرائيلي وهذه النسبة ستتم بالاتفاق مع توتال، إذ يُشترط الاتفاق معها لبدء الاستخراج من حقل قانا.
- ذهب د. عبد الحليم فضل الله بطرق نقل الغاز إلى طرق صعبة وبعيدة، غير أنّ الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي تحدّث بأنّه من الممكن أن يتم نقل الغاز عن طريق لبنان – فلسطين – مصر في موضوع تصديرها لأوروبا. وممكن لهذا المتغيّر أن يكون موجوداً، وهناك احتمال في دخول دول عربية أو للبنان لمنتدى شرق المتوسط.
- يجب محاسبة الاحتلال على النفط الذي تمّ استخراجه من الأراضي الفلسطينية، ويجب الضغط على السلطة الفلسطينية ليتحرّكوا بهذا الاتجاه.
- الاستقرار مهم وهو يعني أنه يجب أن يكون لدينا هدوء على جانب لبنان من طرف حزب الله، وهدوء على جانب غزة من طرف حماس، وبالتالي هناك تدخلات قطرية خلف الكواليس لها علاقة بالمصالح مع هذه التنظيمات (حماس وحزب الله) لتسهيل حلول بعض الإشكاليات الموجودة في المنطقة، وهناك توقّع أن تلجأ أمريكا و"إسرائيل" لقطر في هذا الموضوع لشراء الهدوء للمنطقة.
- هل تعتقدون أن روسيا ستسمح أن يكون هناك استقراراً في الشرق الأوسط واستخراج الغاز بهذه السهولة، بحيث أوروبا تستغني عن الغاز الروسي؟

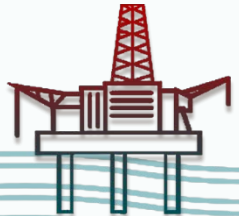

8. د. أحمد عبد الهادي (أكاديمي وناشط سياسي):

- بالنسبة لغاز غزة؛ بما أننا تحت الاحتلال وما زال الصراع قائماً مع العدو الإسرائيلي، وبما أنه لا يوجد تفاهم فلسطيني داخلي حول موضوع الغاز، جراء الانقسام، والمعني هو السلطة الفلسطينية التي لم تشارك أحداً في قرار استخراج أو تسييل أو بيع الغاز وكيفية صرف الأموال، وبناء على ذلك، أعتقد أنّ المقاومة في غزة لديها توجّه في إدخال موضوع غاز غزة في الصراع مع الاحتلال. وكان إسماعيل هنية قد أكّد على أن الغاز هو موضوع مهم وهو "غازنا"، وكان لكلمته دلالاتها، وأعتقد أن أي مواجهة قادمة في ظلّ التطورات الموجودة، وتصاعد الانتفاضة، والفعل وردّ الفعل، في ظلّ احتمال مواجهات بين الحين والآخر، سيدخل موضوع الغاز على الأرجح على الخط، وبالتالي المقاومة معنية بهذا الموضوع في ظلّ الصراع مع العدو الصهيوني.
- بالنسبة للبنان؛ بغض النظر عن صيغة الاتفاق الذي حصل بين الكيان الصهيوني ولبنان، إلا أنّ أمريكا والكيان الإسرائيلي يعتمدان على هذا الاتفاق في إفساح حالة من الهدوء والاستقرار طويل الأجل، على قاعدة أنه عندما تبدأ الشركات باستخراج الغاز واستثماره بمليارات الدولارات، بالإضافة إلى أن اللبنانيين يرون أنّ هذا الغاز هو المنقذ الوحيد للخروج من الأزمة الخانقة التي جعلت لبنان ينهار، هذا سيضغط على المقاومة في المرحلة القادمة ويمنع احتمالية أن يكون هناك توتّر أو مواجهات، لأن الناس ستنقلب على المقاومة باعتبارها هي التي تدمّر لبنان وتمنع نهوضه، وهذه المسألة بحاجة لبحث. كما أنه تحت ضغط المقاومة وحاجة أمريكا والكيان الصهيوني للغاز لتوريده إلى أوروبا وافقوا على هذا الاتفاق، ولكن هناك عدة مؤشرات أنهما سيمنعان بشكل أو بآخر من أن يستثمر لبنان الغاز، وبالتالي لن يستفيد منه للخروج من أزمته.
- أعتقد أن أمريكا لديها توجه استراتيجي لتهدئة المنطقة لاعتبارات كبيرة جداً، ليس أقلها تأمين وجود الكيان الإسرائيلي بعد التهديدات المهمة التي هدّدت وجوده خلال العقود الماضية، والحرص على أن يستفيد الجميع من هذا الغاز، لأن أي حرب في المنطقة ستؤدي إلى تهديد كلّ الغاز، والخوف من خسارة الغاز سيفرض تهدئة خلال فترة ليست قصيرة في المنطقة لكي يستثمر هؤلاء

الغاز، ومن خلاله يتم تثبيت علاقات مع الكيان الصهيوني ليكون جزءاً أساسياً في النسيج السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني في المنطقة في المرحلة القادمة.

9. وائل سعد (باحث في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات):

- منطقة الشرق الأوسط لها أهمية بالنسبة لدول العالم وخصوصاً أمريكا، ولذلك أمريكا تبني في لبنان ثاني أكبر سفارة لها.
- لا يمكن اختصار أهمية الغاز فقط لأوروبا، فمنطقة دول المتوسط تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، وقد يشكل وجود هذا الغاز واستثماره نقطة للخروج من الأزمات.
- أوروبا تبحث عن حلول لتنويع مصادر الطاقة، ولا تقتصر عملية نقل الغاز عبر أنابيب، وهذا ثبت لدى الأوروبيين أن هناك صعوبات في نقل الغاز عبر أنابيب من شرق المتوسط إلى أوروبا، وهناك توقيع اتفاقيات لتوريد الغاز عبر كابل بحري إلى أوروبا. وهناك شبكة متواصلة لنقل الغاز والكهرباء بين دول الاتحاد الأوروبي.
- الوجود الروسي في منطقة البحر المتوسط قد يشكّل أزمة للإدارة الأمريكية أو لدول الاتحاد الأوروبي. والديبلوماسية التركية تسعى للاستفادة من الأزمة الروسية الأوكرانية وحاجة أوروبا إلى الغاز، وهو ما يوسّع من نفوذ تركيا لإيجاد مركز لتصدير الغاز إلى أوروبا، وقد يدخل الغاز التركي سنة 2023 للمعادلة الدولية في موضوع الغاز.

10. بهاء الغول (باحث في مركز حوار للدراسات):

- إن الاستجابة الأمريكية السريعة لحل أزمة الغاز بين "إسرائيل" ولبنان وكذلك لمحاولة الوصول إلى حلّ مع السلطة الفلسطينية تدل على أنّ الغاز في المنطقة مهم للغاية بالرغم من كمياته القليلة.

- إنّ طبيعة العقود الأوروبية الموقَّعة بما يخص الغاز والنفط وغيره هي قصيرة الأجل، وبالتالي فالأوروبيون لا يفكرون في الاستثمارات الطويلة، وبالتالي لدينا فرصة قصيرة الأجل يمكننا الاستفادة منها حتى يجد الأوروبيون البدائل.
- يتجه قطاع غزة نحو الانفجار السكاني ومساحة القطاع (360 كم^2) لن تكفيهم، واتفاق رودس أو اتفاق التهدئة سنة 1949، كان قد أعطى مساحة أكبر لقطاع غزة (560 كم^2) من اتفاق التعايش غير المسجّل لدى الأمم المتحدة الذي قلّص هذه المساحة، فهل يمكن إعادة فتح هذه القضية من جديد؟
- اتفاق أوسلو انتهى، وبالتالي لا يوجد ارتباط حقيقي بين الفلسطينيين والإسرائيليين من طرف "إسرائيل" على الأقل، والسلطة الفلسطينية تسيطر على 18% فقط من الضفة، وهذا يعطينا عناصر انفجار كثيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهل يمكن استثمار ذلك لتحقيق إنجاز في ملف الغاز؟
- هل لدى السلطة الفلسطينية القدرة على بلورة حلّ مشترك للاستفادة من الغاز، وهل ذلك سيدفعهم إلى التعاون للوصول لحل سياسي، مع أن سلوك السلطة المتبع خلال السنوات الأخيرة يدل على أنها لا تتوجه نهائياً إلى الحل في داخل السلطة، فكيف ستحل الأزمة مع قطاع غزة؟ هل هناك فرصة لإيجاد كيان سياسي مشابه لويلز مثلاً أو اتحاد فدرالي بين الضفة وقطاع غزة يحل ملف الغاز دون أن يفصل قطاع غزة عن الكيان الفلسطيني المشترك؟

11. علي البغدادي (باحث سياسي ومهتم بالدراسات الاستراتيجية، ومتخصص في الشأن الروسي):

- اتَّخذت أوروبا قراراً خاطئاً بفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا نظراً لاعتمادها بنسبة 30-40% على روسيا، وفي المقابل هناك حرجاً روسياً، فالغاز الروسي مُعَدّ للتصدير عبر الأنابيب، فلا توجد تقنيات الإسالة مثلاً، وبالتالي هناك ضغط أوروبي لتحديد سعر الغاز الروسي، ومقابل ذلك محاولات روسيا إيجاد بدائل عبر التصدير للهند والصين.

- "إسرائيل" تعرض نفسها أن بإمكانها إيجاد بدائل لتزويد أوروبا بجزء من الغاز الروسي. ولكن نحن اعتدنا من "إسرائيل" على البروباجاندا، إلى أيّ مدى هناك مبالغات لكميات الغاز في الساحل؛ هل فعلاً هذه بروباغندا إسرائيلية لإيجاد دور وموقع سياسي لها عند الاتحاد الأوروبي وعند الدول المتضررة من موضوع العقوبات على النفط الروسي؟ أم هناك يوجد كميات كبيرة وسيكون عندئذ حديثنا له أثر اقتصادي.